تركة اقتصادية عراقية ثقيلة تنتظر حكومة الكاظمي

الرواتب والبطالة ودعم القطاع الخاص والفقر ملفات عاجلة فوق طاولة الحكومة الجديدة

يجمع المحللون على أن مشكلات الرواتب والبطالة ودعم القطاع الخاص والفقر من أبرز الملفات الاقتصادية العاجلة، التي تمثل أكبر التحديات أمام الحكومة العراقية الجديدة برئاسة مصطفى الكاظمي، بعد أن عجزت الحكومات المتعاقبة منذ الغزو الأميركي في 2003 عن تغيير النظرة البيروقراطية وكبح الفساد في التعاطي مع أزمات البلاد الكثيرة والمزمنة.

حل الأزمة يحتاج إلى تشخيص عميق

بغداد – طوى العراق صفحة أخرى من تاريخه بعد حصول رئيس جهاز المخابرات مصطفى الكاظمي على ثقة البرلمان ليل الأربعاء الخميس ليكون رئيس الحكومة الجديد، لكن الأمور ستزداد غموضا في الفترة المقبلة، إذ أن أكثر ما يثير الجدل بين الأوساط الاقتصادية والشعبية عملية إنعاش الاقتصاد المتدهور.

ولعل أكثر ما يتفق عليه العراقيون اليوم هو أن الإصلاح الاقتصادي الفعلي لن يحصل إلا إذا توفرت الإرادة السياسية وهذه النقطة تبدو مفقودة في ظل التجاذبات بين القوى السياسية وانتشار مظاهر المحسوبية والفساد والبيروقراطية.

وستكون أمام الكاظمي منذ الآن ملفات حارقة تحتاج إلى حلّ عاجل وتتمثل في مسألة الرواتب وإعطاء بارقة أمل للقطاع الخاص الذي عانى طيلة سنوات من ويلات الأزمات المزمنة للدولة النفطية، بسبب تكاليف الحرب على الإرهاب.

علي مولوي

أي محاولة لتجنب الكارثة الاقتصادية، هي قليلة ومتأخرة جدا

وتبدو الإجراءات المقترحة لمواجهة جبل الأزمات المرة الأولى، التي يتعين فيها على حكومة عراقية القيام بها في ظل التركة الاقتصادية الثقيلة للحكومات السابقة، بينما يتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9.7 في المئة العام الحالي.

ويتعيّن عليه كذلك العمل على طمأنة العراقيين الذين يرزحون تحت وطأة البطالة المتفاقمة نتيجة الحجر الصحي وإجراءات الحظر الكامل للوقاية من فايروس كورونا وتداعيات انخفاض أسعار إيرادات النفط خمسة أضعاف خلال عام واحد. كما سيكون عليه البحث في اقتراح طباعة كميات من الأوراق النقدية، وهو ما يثير مخاوف من أن تفقد العملة قيمتها، الأمر الذي سيجبر البنك المركزي العراقي على استخدام احتياطاته الأجنبية البالغة 60 مليار دولار لدعم سعر صرف الدينار في مقابل الدولار.

وتلك الملفات ليست الوحيدة، بل إن القلق يتزايد من تضاعف معدلات الفقر، وفق تقديرات البنك الدولي، ما يجعل ذلك أسوأ أداء سنوي للبلاد منذ الغزو الأميركي للإطاحة بصدام حسين في 2003.

وتضرّر ثاني أكبر منتجي منظمة أوبك بعد السعودية جراء ضربة مزدوجة، أولها بانهيار أسعار النفط، وثانيها بجائحة كورونا، ما أثر بشكل دراماتيكي على عائداته من النفط.

وبلغت إيرادات العراق من النفط الشهر الماضي نحو 1.4 مليار دولار، أي أقل من ثلث مبلغ الأربعة مليارات ونصف المليار التي تحتاجها البلاد شهريا لدفع رواتب الموظفين في القطاع العام والتعويضات والتكاليف الحكومية.

ومع ازدياد التوقعات المالية سوءا يوما بعد يوم، ينظر العراق في إمكانية الاقتطاع من الرواتب العامة الضخمة، في خطوة ستلقى رفضا شعبيا وقد تجدّد موجة الاحتجاجات مع تولي حكومة جديدة زمام الأمور.

وكشف مسؤولان كبيران مشاركان في نقاشات لاقتراح الحلول لوكالة الصحافة الفرنسية إنه من المرجح أن تبقى أسس الرواتب على حالها، وأن تطال التدابير التقشفية "المخصصات" الكبيرة التي شكلت ثلثي موازنة الـ36 مليار دولار للرواتب في العام الماضي.

وتتضمن تلك المخصصات مكافآت أو امتيازات كالسيارات والمنازل، استنادا إلى عوامل تشمل الأقدمية والمستوى التعليمي والأطفال، أو بشكل غير رسمي العلاقات السياسية والأسرية.

ويقول أحد المسؤولين إن "التخفيضات التي ندرسها تشمل خفض مخصصات الموظفين العامين الرفيعي المستوى بأكثر من النصف، والمستوى المتوسط بنسبة 50 في المئة، والمستوى المنخفض بنحو 30 في المئة".

وتدرس الحكومة أيضا تجميد عمليات التوظيف والترقية، وخفض الإنفاق العسكري، ووقف صيانة المباني الحكومية لتوفير المزيد من المال.

وتعتبر هذه الإجراءات جزءا من "وثيقة تمويل الطوارئ" التي تبلغ 54 مليار دولار، أي ما يزيد قليلا عن ثلث المبلغ المرصود في مسودة موازنة العام الجاري التي لم يمررها البرلمان حتى الآن.

ويقول المحلل الاقتصادي العراقي علي مولوي إنه، مع تزايد العجز كل شهر، "أي نوع من الإجراءات التي ستتخذها الحكومة الآن لمحاولة تجنب الكارثة الاقتصادية، هي في الحقيقة قليلة جدا ومتأخرة جدا". وتدفع الحكومة رواتب لأربعة ملايين موظف، ومعاشات تقاعدية لثلاثة ملايين، ومساعدات لمليون آخرين، ما يعني أن واحدا من كل خمسة عراقيين يتقاضى ما يمكن اعتباره مدفوعات من الدولة.

وأكد مولوي أن حكومة رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي كسابقاتها، عيّنت موظفين لإرضاء حلفاء سياسيين.

ويضيف أن "أسعار النفط ارتفعت عندما تولى عبدالمهدي منصبه، ما أدى إلى شعور زائف من حكومته بالأمان، فتوسعت في القطاع العام إلى مرحلة فقدان السيطرة، وهو ما أدى إلى هذه الأزمة المالية الخطيرة".

وبالنسبة للعام الماضي، رصدت الحكومة زيادة بنسبة 13 في المئة في مصروف الرواتب، وقفزت بنسبة 127 في المئة المعاشات التقاعدية، وفقا لتحليل البنك الدولي. وفي أواخر العام الماضي، وظفت الحكومة نصف مليون شخص على الأقل في محاولة لإرضاء المتظاهرين الغاضبين المناهضين لها والمحتجين على البطالة والفساد، ما أدّى إلى تضخم نفقات الرواتب مرة أخرى بنسبة 25 في المئة.

والوظائف العامة موروث من الحقبة السابقة في العراق، إذ يتم توظيف خريجي الجامعات نظريا من وزارة ذات صلة فور تخرجهم. لكن هذه الاستراتيجية أثقلت القطاع العام الذي ينخره الفساد.

وتعني الفوائد المرتبطة بالمناصب الحكومية أنها تباع بمبالغ تصل إلى مئات الآلاف من الدولارات بحسب الرتبة، في حين أن القطاع الخاص متردّ بشكل مؤسف.

ويقول كبير الاقتصاديين بالبنك الدولي في العراق وائل منصور "هذا اقتصاد لا يخلق فرص عمل وإذا كانوا يريدون فعلا إحداث تأثير، فالمكان الوحيد للقيام بذلك هو الرواتب".

ويثير ذلك مشاكل في بلد لديه نمو سكاني متسارع، ومن المقرر أن يزيد عشرة ملايين في العقد المقبل ليصل إلى 50 مليون نسمة.

> **9.7**
> **في المئة قيمة الانخفاض المتوقع للناتج المحلي الإجمالي للعراق بحلول نهاية العام الجاري**

ويؤكد البنك الدولي أن إجراءات تقشف مماثلة يمكن أن تثير مزيدا من الاضطرابات الاجتماعية مع ضعف الخدمات العامة أصلا وارتفاع معدلات البطالة.

الشركات التونسية تدفع ثمنا باهظا للإغلاق

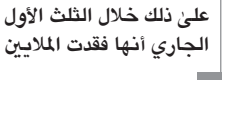

رياض بوعزة
صحافي تونسي

شكلت التحذيرات من دخول الشركات التونسية في أزمة أعمق لا يمكن التكهن بعواقبها نتيجة تداعيات الوباء، إقرارا بفشل الخطط الاحترازية للحكومة مع دخول الاقتصاد برمته في خمول ربما سيطول نظرا لتأثره بما يحصل في العالم.

إن الخسائر التي تكبدتها الشركات خلال فترة الإغلاق الاضطراري بسبب أزمة كورونا تعد ضربة كبيرة لجهود الحكومة الساعية إلى دفع مؤشر البطالة إلى النزول، خاصة وأن كافة القطاعات الاقتصادية دفعت ثمنا باهظا لذلك وهذا الأمر سوف يصدّع أسس الاقتصاد المبني على ركائز هشة بفعل عدة عوامل هيكلية.

ففي وقت تعاني فيه الشركات أصلا من متاعب مالية بسبب الأزمة المالية والاقتصادية للبلاد منذ عام 2011 رغم محاولات الإنعاش بات شبح الإفلاس يخيم عليها أكثر من أي وقت مضى، وقد دخل أصحابها في إحصاء الخسائر المترتبة عن توقف النشاط لأسابيع بعد أن فقدت الأمل في تحصيل بعض المداخيل.

حتى الآن لا توجد أرقام رسمية تشير إلى حجم الخسائر المنجرة عن توقف نشاط الشركات منذ إعلان الحجر الصحي الشامل، بيد أنه من خلال عدة مؤشرات يمكن أن يلاحظ المتتبع لرقم معاملاتها، والخطوط التونسية مثال على ذلك خلال الثلث الأول من العام الجاري أنها فقدت الملايين من الدولارات كعوائد كانت ستساعدها على النهوض من كبواتها.

ومع أن إجراءات الحكومة كانت مشجعة في البداية، على ضعفها، لكن الشركات اتخذت طريقا آخر ووضعت استراتيجيات تقشفية كان فيها الموظفون والعمال هم الضحية ما يجعلهم يلتحقون بصفوف العاطلين والذين تضعهم المؤشرات الرسمية عند نحو 15.3 في المئة من تعداد السكان النشطين.

كل الترجيحات تصب في اتجاه تقهقر النمو هذا العام إلى مستوى تاريخي. وهذه المخاوف جسدتها دراسة نشرها المعهد العربي لرؤساء المؤسسات مؤخرا، أشارت إلى أن أزمة كوفيد – 19 أثرت على نشاط أكثر من 80 في المئة من الشركات التونسية، وبدرجة أولى قطاع الخدمات، الذي يعدّ إحدى ركائز النمو.

عند تسليط الضوء على ما جاء في الدراسة نجد أن القطاع السياحي يتصدر المجالات المتضررة، حيث تأثر من تداعيات الوباء بنسبة تجاوزت 90 في المئة، ثم يأتي القطاع الصناعي بنحو 85 في المئة يليه قطاع خدمات المؤسسات بقرابة 80 في المئة، فقطاع التجارة بحوالي 76 في المئة، وأخير قطاع التطوير العقاري بنحو سبعين في المئة.

من خلال الدراسة التي اعتمد فيها المعهد على نتائج استطلاع شملت قرابة 600 صاحب شركة محلية، اتضح أن قرابة 42 في المئة من هؤلاء يخططون لتقليص القوى العاملة لديهم، بينما أكد نحو 65 في المئة منهم أنهم لا ينوون تجديد عقود العمل بالنسبة للموظفين الذين يشتغلون بعقود محددة المدة.

بالنظر إلى هذه المعضلة الشائكة، فإن أي استراتيجية تريد أن تتوخاها السلطات، حاليا، للنهوض بالشركات بصرف النظر عن تحفيزها ماليا، قد لا تكون مثمرة لأن جوهر المسألة يتعلق بكيفية إدارة الأزمة بحذر دون الوقوع في فخ الرجوع إلى المربع الأول لأن أي مغامرة غير مسحوبة قد تجعل من شلل معظم القطاعات أمرا حتميا.

تبدو الخيارات أمام حكومة إلياس الفخاخ محدودة لإنقاذ الشركات من هذه الصدمة نتيجة التركيز على مجالات أخرى ذات أولوية، وفي مقدمته الرعاية الصحية، وبالتالي فإن عودة الأنشطة إلى الحياة مرة أخرى، وخاصة المحركات الاستراتيجية للنمو، سيكون مكلفا بعض الشيء بالنظر إلى إدمان الدولة على الاقتراض.

وإلى جانب القروض والهبات، التي تحصل عليها تونس من الخارج من أجل تسيير شؤونها، فإن الحكومة لجأت مجددا إلى البنوك المحلية للحصول على تمويل بنحو 1.2 مليار دينار (413 مليون دولار) للتصدي لأزمة فايروس كورونا، ولا يعدو أن يكون المبلغ مجرد مسكنات مالية.

> **أي استراتيجية تريد أن تتوخاها السلطات للنهوض بالشركات بعد أزمة كورونا، وبصرف النظر عن تحفيزها ماليا، قد لا تكون مثمرة لأن جوهر المسألة يتعلق بكيفية إدارة الأزمة**

صندوق النقد الدولي أشار في تقرير حديث نشره مؤخرا إلى أن أزمة الوباء ستلحق ضررا بالغا بالاقتصاد التونسي المتعثر أصلا وستعمق الاختلال في التوازنات المالية، ما سيدفع البلاد إلى الدخول في عجز غير مسبوق في النمو سيبلغ سالب 3.4 في المئة.

إن هذا المؤشر وحده يكفي لتخيل مدى المشكلة التي ستواجهها البلاد مستقبلا ومدى الانعكاسات السلبية، التي يتوقع أن تكبح أي خطط حكومية لإنقاذ أي مؤسسة اقتصادية تريد العودة إلى النشاط في ظل توقف شبه كلي للحركة التجارية مع العالم وتصاعد الحديث عن شح في السيولة النقدية من السوق التونسية.

دبي تسعى إلى جمع تمويلات لمواجهة الوباء

دبي – يعكس تحرك حكومة دبي للاقتراض لمواجهة تداعيات أزمة الوباء، مدى استقرار النظام المصرفي للإمارة الخليجية.

وكشفت ثلاثة مصادر مطلعة الخميس أن دبي تجري محادثات مع بنوك لجمع تمويل بالمليارات من الدولارات سيكون مدعوما بإيرادات رسوم الطرق، أحد مصادر الدخل الرئيسية للحكومة.

وتضرر اقتصاد دبي بشدة جراء تدابير احتواء الفايروس التي أدت إلى شبه توقف قطاعات حيوية مثل الطيران والسياحة، حيث تفتقر الإمارة إلى الثروة النفطية لجارتها الثرية أبوظبي لتخفيف التداعيات الاقتصادية.

وقالت المصادر لوكالة رويترز إن حكومة دبي تجري مناقشات مع البنوك للحصول على تمويل قد تبلغ قيمته المليارات ستجمعه هيئة الطرق والمواصلات بدبي.

وسيسدد القرض من إيرادات هيئة الطرق ومن دخل نظام التحصيل الإلكتروني للرسوم "سالك" الذي تديره الهيئة.

وقال أحد المصادر لرويترز، لم تكشف عن هويته، إن المناقشات الجارية "جادة"، لكن لم يتضح بعد إن كانت الصفقة ستشمل توريق إيرادات رسوم الطرق.

وأحجمت دائرة المالية لدبي عن التعليق في حين لم ترد هيئة الطرق حتى الآن على طلب للتعقيب.

وتقول المصادر إن دبي تجري نقاشات مع البنوك بخصوص عدد من خيارات التمويل التي تشمل القروض والسندات الخاصة. ويأتي ذلك بينما يواجه مركز التجارة والسياحة ولوجستيات النقل لمنطقة الشرق الأوسط تباطؤا قد يكون الأشد منذ أزمة ديون 2009 التي عصفت باقتصاده. ويقول محللون اقتصاديون إن تفشي الفايروس قد يكلف إمارة دبي من خمسة إلى 6 في المئة من ناتجها المحلي الإجمالي خلال العام الجاري.

وجددت الأزمة أيضا بواعث القلق حيال عبء ديون الإمارة وقد تجبر دبي على طلب دعم خارجي مماثل لحبل الإنقاذ الذي أمدتها به حكومة أبوظبي الغنية بالنفط بعد أزمة 2009.

وأغلقت دولة الإمارات حدودها أمام الأجانب في محاولة لاحتواء انتشار الفايروس، لتمنع دخول الملايين من السياح الذين يزورون دبي سنويا.

> **حكومة دبي دخلت في مناقشات مع بنوك للحصول على تمويل بمليارات الدولارات بضمان مداخيل رسوم الطرق**

وفي الأسبوع الماضي، خفضت موديز تصنيفها الائتماني لشركة موانئ دبي العالمية درجتين إلى 3، وهي أقل درجة في النطاق الاستثماري، وذلك بسبب تنامي الدين وخفضت وكالة التصنيف الدولية أيضا تصنيفها لهيئة كهرباء ومياه دبي.

وينظر الكثير من المستثمرين إلى تصنيفات الكيانات شبه الحكومية في دبي كمؤشر على الوضع الائتماني للحكومة نفسها لأن دبي غير مصنفة من أي من الوكالات الرئيسية.